

رؤى كردية حول تركيا

محي الدين شيخ آلي

جبار قادر

كاموران جيكيكان

فاروق ح. مصطفى



ندوة * رؤى كردية حول تركيا

بين الأكراد وتركيا ضحايا وقتلى كثير، وتشوب علاقتهما الثأر والانتقام، ولعل مصدر هذا الانتقام والثأر يعود إلى شعورهم بأنهم يعيشون حالةً إضطهادية وهنا مربط الفرس. وبما أن تركيا اليوم شغوفة في الدخول إلى الاتحاد الأوروبي، فإن المسألة الكردية باتت ملحّة أكثر من أي وقت مضى. إذ يرى الكثير من الأكراد أن مسألة تفعيل القضية الكردية في الأوساط الأوروبية مسألة في غاية الأهمية، ويعود ذلك إلى نقطتين: الأولى تمسكّ الإتحاد الأوروبي بمعايير كوبنهاغن. والثانية: نقل الغبن الكردي إلى المؤسسات والمنظمات الحقوقية في أوروبا ووضعهم في صورة ما يجري على أرض الواقع. لكن هل سيستفيد الأكراد من كل هذه التطورات الجارية من حولهم، وماذا سيجني الكرد من دخول تركيا إلى الإتحاد الأوروبي.

في الحقيقة إن علاقة الأكراد مع تركيا تحتاج إلى قراءة دقيقة وجدية، لأن ثمة مخفّات ثقافية شوفينية كان لها دور كبير في حدوث شرخ واسع بين الطرفين، ولهذا أردنا أن نبحت عن علاقة الأكراد مع تركيا مع كلّ من السياسي الكردي السوري محي الدين شيخ آلي، ومع البروفسور جبار قادر وهو كردي عراقي مقيم في هولندا، يحمل الدكتوراه في تاريخ القضية الكردية في تركيا وعمل أستاذاً جامعياً في جامعات السلمانية، وصلاح الدين والموصل ومعهد الشرق الأدنى بجامعة أمستردام، وله كتب ودراسات عديدة باللغات الكردية والعربية والروسية والهولندية ومشارك في الفاعليات السياسية الكردية كشخصية مستقلة، ومع الدكتور كاموران جيكيكان، وهو مدير الدائرة القانونية والشؤون الاجتماعية الثقافية للمعهد الكردي في باريس، مجاز في القانون والعلوم السياسية من جامعة بانتيون - سوربون والسكرتير السابق للمعهد الكردي في باريس.

فاروق حجي مصطفى: كيف تقيمون العلاقة بين الأكراد وتركيا؟

محي الدين شيخ آلي: العلاقة بين الأكراد وتركيا يطغى عليها شعور عام بالغبن وفقدان الثقة، وذلك جراء وجود سجل تاريخي يذخر بأعمال قمع وفضائح ارتكبتها السلطات

(*) أعدّ الندوة: فاروق حجي مصطفى - كاتب كردي.

الحاكمة في أنقرة ضد الأكراد بهدف صهرهم في بوتقة القومية التركية ووصفهم بـ «أتراك الجبال» حيث أن استمرار تمسك أنقرة بهذه السياسة المنهجية بكنهها العنصري والمتخلف يبقى يشكل بعداً حقيقياً لأزمة العلاقة بين الكرد وتركيا ويقوّض أسس إطلاق حوار تركي - كردي يرسى قواعد للتفاهم والبحث عن حلول ترضي الكرد والترك في إطار تركيا المعاصرة.

جبار قادر: من الصعب على المرء أن يتحدث عن علاقات بين تركيا والأكراد. ليست العلاقات اليومية الحياتية بين المواطنين الأكراد وجيرانهم من الأتراك ومؤسسات الدولة التركية هي المقصودة قطعاً بهذا السؤال، بل يجب أن تشكل العلاقات السياسية ومواقف الدولة التركية من الكرد كأمة وحركة سياسية سواء داخل تركيا أم خارجها جوهر هذا التساؤل. تبدو الصورة قاتمة على هذا الصعيد، إذ تهيمن حال دائمة من التخوف المتبادل وعدم الثقة بل وحتى إطلاق التهديدات من الجانب التركي. إذا تجاوزنا عهود سيادة آل عثمان القروسطية وبقينا في إطار الجمهورية التركية، نرى أن السياسة الرسمية للجمهورية التركية منذ قيامها في ما يتعلق بالكرد تأسست على فكرة إنكار أي وجود كردي في البلاد. وجرت صياغة بنود الدساتير التركية الثلاثة ١٩٢٤ و١٩٦١ و١٩٨٢ وتعديلاتها الكثيرة على أساس هذا المبدأ الكمالي. لقد إعتبرت الدساتير التركية جميع مواطني تركيا أتراكا. وتحدث بنود هذه الدساتير عن المواطنين الترك فقط وكل من يلقي نظرة عليها لا يعتقد بوجود عناصر أخرى من غير الترك في البلاد. وقد حاولت الأوساط التركية الحاكمة فرض هذه الفكرة السخيفة على مواطنيها حتى بالنسبة إلى أكراد الدول المجاورة أيضاً. لذلك يجب أن لا يستغرب المرء حين يستمع في بداية الألفية الثالثة ومن على شاشات الفضائيات العربية عبارات (العرب الأكراد أو الأتراك الأتراك).

إضطرت تركيا، من دون أن تبادر هي من نفسها وعن رغبة واقتناع بالأمر، إلى التخلي عن بعض مظاهر سياسة الإنكار هذه وبدأت تعترف ببعض الحقوق لمواطنيها الكرد. كما إنها اضطرت بسبب التطورات السياسية التي أعقبت حرب تحرير الكويت إلى إقامة نوع من العلاقات مع القيادات السياسية الكردية في كوردستان العراق. حاول الرئيس التركي الراحل، تورغوت أوزال، أن يلعب الورقة الكردية لتحقيق مصالح إقتصادية وجيوسياسية مهمة في العراق لمصلحة تركيا. إلا أن الذين جاؤا بعده أثاروا بحملاتهم العسكرية وتهديداتهم الإعلامية كرد العراق وحولهم إلى كتلة معادية للمخططات التركية في العراق. وقد ظهر ذلك بصورة جلية في الأحداث التي سبقت الحرب الأميركية في العراق. وكان الموقف الكردي وراء خسارة تركيا لمعظم أوراقها القوية على الساحة العراقية ولم يبقَ بيدها سوى ورقة الجبهة التركمانية التي لم تتمكن من تسجيل أية نقطة إيجابية لمصلحة تركيا في العراق بل تحولت بسبب سياساتها وشعاراتها اللاواقعية إلى عبء على كاهل

السياسة التركية هناك. بعد سلسلة الهزائم السياسية التي واجهتها تركيا على الصعيدين الكردي والعراقي بدأت تتخلى شيئاً فشيئاً عن شن الحملات الإعلامية وإطلاق التهديدات وبدأت تحرز المكاسب الاقتصادية من خلال التبادل التجاري والحصول على العقود والمشاريع. ولكنها بدأت تواجه النكسات حتى في هذا المجال بسبب رداءة منتجاتها الصناعية وعمليات الغش التي تشوب نشاطات مؤسساتها التجارية وشدة المنافسة التي تواجهها شركاتها من شركات ومؤسسات غربية ذات إمكانات هائلة. لهذه الأسباب وغيرها لوحظ أخيراً قيام تركيا ببعض المحاولات لتحسين علاقاتها مع القيادات الكردية في العراق.

كاموران جيكيكان: لقد عرفت تركيا منذ تأسيسها أربعة دساتير، أعوام ١٩٢١ و ١٩٢٤ و ١٩٦١ وأخيراً دستور ١٩٨٢ والسند الدستوري لتركيا هو معاهدة لوزان ١٩٢٣. لقد أهمل الوفد التركي (الذي كان يرأسه عصمت / باشا / اينونو) والذي تفاوض باسم الأتراك والأكراد، وجود الأكراد، عندما لم يعترف سوى بالأقليات الدينية المسيحية (الروم والأرمن الأرثوذكس واليهود، باستثناء الأقلية الأشورية الكلدانية، مع أنها مسيحية). وفي حين لا يتحدث دستور ١٩٢١ إلا عن تركيا، فإن دستور ١٩٢٤ يتحدث عن الأتراك والقومية التركية في ترجمتها المسماة (مبدأ الكمالية) مكرساً قومية تركية محصورة بتركيا ومتعارضة مع النزعة القومية التركية الممتدة من البلقان حتى تخوم الصين، والتي نادى بها قادة "جمعية الأتحاد والترقي" أنور باشا وطلعت باشا. وجدير بالذكر أن النزعة القومية الثانية كانت مصدر سياسة الإبادة الجماعية التي خُطّطت ضد الشعب الأرمني. وتعود معارضة الأكراد ومطالبهم إلى تلك السنة وإلى تبني الدستور الثاني لعام ١٩٢٤ الذي كرّس الطابع التركي للجمهورية. وتتابع سياسة الإنكار والصهر، ومن ثم القمع ضد الأكراد في تركيا. ويمكن تلخيص سياسة الجمهورية في تركيا، أوبالأحرى الجمهورية التركية بالكلمات الثلاث التالية: الإنكار، الصهر، القمع. وقد جرى حظر اللغة والعادات والتقاليد الكردية، بما في ذلك اللباس، بدءاً من عام ١٩٢٤، تحت ذريعة تحديث تركيا وغربنتها. وقد جرى تكليف مجمع التاريخ التركي *Turk tarih kurumu*، ومجمع اللغة التركية *Turk dil kurumu*، رسمياً بإجراء دراسات حول "الأصول التركية للأكراد، وللغة الكردية". في عام ١٩٣٤ ومن خلال قانون سمي *Mecburi iskan kanunu*، (قانون الإسكان الإجباري) نظم نفي السكان الأكراد باتجاه الجزء التركي من البلاد وإحلال الأتراك محلهم. وبموجب قانون صدر في السنة نفسها، جرى تتريك الأسماء والمدن والقرى والمحلات الكردية وفُرضت الأسماء الإسلامية أو التركية على الأكراد.

حدث أول تمرد كردي واسع النطاق ضد سياسات إنكار وجود الأكراد عام ١٩٢٥ في بالو وكامل مناطقها مع العاصمة الإقليمية لكرديستان تركيا دياربكر كمركز له، وقد عُرف هذا

التمرد باسم شيخ سعيد بيران. وسُحق التمرد بصورة دموية، وأرسلت محاكم الاستقلال Istiklal mahkemeleri، المئات بل الآلاف من الأكراد مع كامل قيادة التمرد إلى المشانق وانتهزت الفرصة لإرسال العشرات من النواب من ذوي الأصول الكردية إلى الموت، مع أنهم لم يكونوا قد شاركوا في الثورة. وكان التمرد الكردي الثاني ضد تلك السياسة هو تمرد سيد رضا في ديرسيم عام ١٩٣٨ وقُمعت تلك الثورة أيضاً بالقوة، وبالمحاكم العسكرية نفسها، ومنع أي حضور أجنبي في المناطق الكردية من تركيا منذ عام ١٩٢٥ وحتى ١٩٤٦. ذلك هو تاريخ علاقات الأكراد مع تركيا حتى الثمانينات. ولما كان من المحظور أي إشارة رسمية إلى الأكراد، فقد كان الأكراد منتظمين في صفوف الحركات السياسية اليسارية التركية، وفي أعوام ١٩٧٥ - ١٩٨٠، انفصلوا عن تلك الحركات بهدف تأكيد هويتهم الخاصة، وبالتالي دخلوا مرحلة العمل السري. ولم تكن تلك المرحلة مرحلة الاعتراضات الكردية فحسب، بل ومرحلة المطالب الكردية في تركيا. وتمثل المطالب الأساسي بالنضال من أجل كردستان موحدة واشتراكية.

وانتقلت حركات شرعية تطالب بمساواة اجتماعية - اقتصادية إلى العمل السري بفعل الأحداث، مثل DDKD (التجمع الثوري للشرق) (الشرق هو المعنى المضمّر لكردستان). وقد تحول إلى حزب العمال في عام ١٩٧٨، ولكنه معروف باسم DDKD. وقد أصبح رزكاري (الاستقلال) الذي كان يلتف حول مجلة تحمل الاسم نفسه، حركة التحرير الوطنية، وكذلك ألا رزكاري (راية الاستقلال). ورأى آزادي الذي أصبح (الحزب الاشتراكي الكردستاني) وكاوا Kawa إشارة إلى أسطورة كردية، وهي مجموعة تطالب بالاستقلال، وكوك Kuk يطالب باستقلال الأمة الكردية وأخيراً ب. ك. ك. PKK حزب العمال الكردستاني (١٩٧٨) بزعامة عبد الله أوجلان المعتقل حالياً في جزيرة ايمرالي في تركيا. حتى شهر آب / أغسطس ١٩٨٤، وعلى الرغم من خطابها الداعي إلى إقامة كردستان حرة ومستقلة وموحدة واشتراكية، والامتدح للكفاح المسلح، لم تدع أي من هذه الحركات إلى الكفاح المسلح. كانت تلك المطالب ذات طابع بلاغي، وبقيت محصورة في حلقة من المتقنين والطلبة الجامعيين الأكراد. وفي كل مرة كان يجري نشر مطلب كردي جنيني. إن السبب الحقيقي للكفاح المسلح يكمن في القمع المفرط الذي قام به العسكريون الأتراك، بعد استيلائهم على السلطة في ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨١، مثلما يكمن في الدعوة من أجل بلورة القومية الكردية. وفي عام ١٩٨٤ استطاعت إحدى المجموعات، من بين تلك التي وصفناها أعلاه (PKK) أن تعيد تنظيم نفسها بين المنفيين وأن ترد قمع العسكر. وقد دعمها إلى حد ما السكان الأكراد الذين أرهاقهم ذلك القمع.

فاروق حجي مصطفى: لا شك في أن تركيا تحاول أن تدخل البيت الأوروبي، ترى إلى أي درجة تصب محاولة تركيا في مصلحة الأكراد؟

محي الدين شيخ ألي: تركيا قطعت أشواطاً متقدمة باتجاه تعميق العلاقات مع المجموعة الأوروبية على شتى الصعد، وهذا أمر لا يتحسس منه الأكراد بقدر ما ينتابهم شعور بالأمل بأن تكتسب النخب والفعاليات التركية - عبر تواصلها مع الأوروبيين - سمات احترام الحقائق الموجودة على أرض الواقع وأبرزها الحقيقة الكردية، وضرورة نبذ العنف وأنماط التفكير الفوقي... وبالنتيجة فإن إنجاح مهمة دخول تركيا إلى البيت الأوروبي يخدم مصالح الجميع، حيث أنه يسرّع من وتيرة التطور الحضاري، ويردع النزوع العنصري وخيارات العنف وعسكرة المجتمع.

جبار قادر: لدي اعتقاد أوّمن به وهو أن أي تقدم تركي باتجاه المعايير السياسية الأوروبية يقابله إبتعاد عن الثقافة السياسية الفاسدة السائدة في تركيا. ولابد أن مثل هذا المسار للأمر سيكون لمصلحة جميع مواطني تركيا بمن فيهم الكرد التواقين إلى الديمقراطية والرفاهية ومبادئ حقوق الإنسان والمواطنة الحقة. ولكن يجب أن ننوه منذ البداية بأن هذا التطور لن يؤدي إلى حل ألي للقضية الكردية في تركيا، ولدينا من القضايا القومية المتأزمة في إسبانيا وفرنسا وبريطانيا وغيرها من دول الإتحاد الأوروبي أمثلة حية على ذلك. كما أن دخول تركيا إلى الإتحاد الأوروبي الأمر الذي سوف لن يحدث قبل عقدين من الزمن في أحسن الأحوال، هذا إذا دخلت أصلاً كدولة كاملة العضوية، سيعني أمراً خطيراً بالنسبة إلى الكرد، وهو مرور حدود الإتحاد الأوروبي في قلب كردستان وتقسيم الأمة الكردية إلى نصفين أوروبي وأسيوي. وسيترتب على هذا الأمر نتائج خطيرة وإيجابية في الوقت نفسه. على كل حال، سيحصل الكرد، على المدى القصير، على فرصة إستغلال سعي تركيا للأنسجام مع المعايير الأوروبية، لفرض بعض المطالب القومية الكردية على الحكومة التركية وخصوصاً في ما يتعلق بحق المواطنة وحقوق الإنسان ومنع التعذيب وتعويض ضحايا الحرب من المرحّلين من قراهم، فضلاً عن القضايا المتعلقة باللغة والثقافة الكردية وحقوق البث والدراسة والنشر باللغة الكردية وغيرها. وستوفر محاولة تركيا إرضاء الإتحاد الأوروبي فرصاً أكبر للنضال السلمي الكردي من أجل تحقيق المطامح القومية الكردية.

وستجد تركيا نفسها وهي تحاول أن تدخل النادي الأوروبي مجبرة على إنتهاج سياسة خارجية أقل عدوانية وأطماعاً ضد أكراد دول الجوار، وخصوصاً كرد العراق.

كاموران جيكيكان: لن تستطيع تركيا الانضمام إلى أوروبا، ما لم تلبّ شروط هذا الانضمام، ومن بينها شروط ذات طبيعة إقتصادية وزراعية ومالية، لكن الشروط السياسية التي تسمى معايير كوبنهاغن، هي التي تهّم، بشكل خاص، الأكراد في تركيا. هذه الشروط هي دولة القانون واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات واحترام التعددية السياسية... الخ. وتركيا ليست مهياًة بعد لتقبل هذه الشروط، على الرغم من قيامها بعدد

من الإصلاحات. تُرغم تركيا على الاعتراف باستخدام لغات أخرى غير اللغة التركية في أجهزة الإعلام، واللغة الوحيدة التي تخصُّ ١٥ مليوناً من مواطني هذه البلاد، هي اللغة الكردية إنها نهاية محذور (تابو) كبير خاصَّ بعدم وجود اللغة الكردية. إن الأمل في الانضمام إلى أوروبا طرح للبحث سياسة إنكار وجود الأكراد التي كانت من تداعياتها سياسة القمع والصرع القسري، والتي كانت نتيجة حتمية لها ولا يزال يُعمل بها.

وفي ما يخص دولة القانون، لم تتوصل تركيا بعد إلى تحقيق الإصلاحات المتعلقة بها، وأيضاً يبقى الموقع الراجح للجيش عقبة. كما أن هناك ما يقارب ٩٠٠ ألف كردي منفي في أوروبا الغربية. إذاً عندما تستجيب تركيا لشروط الانضمام إلى أوروبا سيجد الأكراد في ذلك اعترافاً بهويتهم.

فاروق حجي مصطفى: ماذا يجب على الأكراد فعله؟ أمطوب منهم تفعيل قضيتهم في الأوساط الأوروبية كي يكونوا قوة ضغط على تركيا، أم عليهم (الأكراد) الوقوف إلى جانب تركيا. وتعطيل مفاعيل قضيتهم في الأوساط الأوروبية؟ ترى أي الخيارين له أهمية لدى الكرد، دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي أم تفعيل القضية وممارستها بشكل انتهازى باعتبار الفرصة سانحة لاستغلال الوضع التركي؟ وربما تكون هذه المحاولة هي الأخيرة التي يمكن للأكراد الاستفادة منها ماذا سيكون موقف الكرد ووضعهم حينما تكون تركيا جزءاً من الاتحاد الأوروبي وما يعنيه هذا بأن الأكراد جزء من الاتحاد الأوروبي وأكراد الأجزاء الأخرى بالتالي جوار للإتحاد الأوروبي؟ بمعنى آخر هل للتوجه التركي نحو الإتحاد الأوروبي تأثير على مستقبل المشاريع الكردية؟

محي الدين شيخ ألي: الأكراد لا يشكلون قوة معرقة لتركيا في مسعاها لدخول البيت الأوروبي، ليس هذا فحسب بل ويشكلون عامل تشجيع ودفعاً بهذا المنحى، ولكن الأمر ليس متوقفاً عليهم، بل هو متوقف على طرفي التفاوض الأساسيين:
الأول: مدى التفهم والجرأة على الاستجابة دون تردد لدى الجانب التركي.

الثاني: مدى التجاوب من دون مماطلة لدى الجانب الأوروبي.
أما مسألة (ماذا يجب على الأكراد فعله... تفعيل أم تعطيل مفاعيل قضيتهم) فهذه قضية قائمة بذاتها، لها أبعادها المجتمعية المحلية، وكذلك الإقليمية والدولية. من الخطأ الكبير استسهال التعامل معها بذهنية التحكم، وضعها في جيب أوروبي أو تركي واستخدامها عند اللزوم في سياق معترك التفاوض. وما دام الأتراك هم الذين يطرقون أبواب أوروبا منذ عقود خلت، ويسعون جاهدين ومتهافتين لتحويل تركيا إلى عضو في الأسرة الأوروبية، فمن الحري بساسة تركيا أن يبادروا إلى إجراء حقيقي غير منقوص في بيتهم الداخلي، حيث يبدو للمراقب بأن نمط الاجتراء والانتقائية لدى حكومات تركيا المتعاقبة في إجراء الإصلاحات وفق معايير الانضمام إلى البيت الأوروبي يطيل المسافة،

ويؤدّ عقبات جديدة تعوّق العضوية الكاملة لتركيا في الاتحاد الأوروبي، وإن اختصار المسافة تلك يبدأ أولاً في تركيا وذلك عبر استبدال شعار (ne mutlu Türküm diyene) بـ (ne mutlu awropiyim diyene) انسجاماً مع تعلق وإحاح معظم الأتراك ليغدوا أوروبيين. إن للشعار الأول هذا (كم سعيد أنت، عندما تقول أنني تركي) دلالات عنصرية فاقعة لا تزال حروفها تعم مداخل وساحات المدن والأرياف في عموم تركيا وبكثافة أوسع في المدن والأرياف الكردية التي تضاهي مساحتها وسكانها مساحة وسكان دول بكاملها. وبصرف النظر عن الغبن التاريخي وغدر السياسات الإقليمية والدولية بالشعب الكردي فإن ما يعانيه الكرد في يومنا هذا من تمييز واضطهاد وحرمان وتهميش يبقى يولد ويعيد إنتاج دفاعات عن النفس. والذات القومية، تشكل بمجملها، وبحد ذاتها، قضية كبرى في قلب المنطقة والعالم من العبث التفكير بتجميد مفاعيلها، فهي ليست قضية حزب وتنظيم أو شبكة وزعامة، بالتالي ليست ورقة تتسع في جيب جهة إقليمية أو دولية مهما عظم شأنها.

كاموران جيكيكان: يطلب الأكراد من أوروبا أن تستجيب تركيا بوضوح وصراحة، وقبل كل شيء، لمسألة الاعتراف بالهوية الكردية. فتركيا تطالب بدولة فيدرالية لـ ١٥٠ ألف تركي في قبرص، وعلى أوروبا أن تلزم تركيا بنفس الحقوق لـ ١٥ مليون كردي في تركيا على أقل تقدير. لقد سبق وأن أقر البرلمان الأوروبي العديد من القرارات المتعلقة بحقوق الشعب الكردي، كان الأكثر أهمية من بينها ذلك الذي اتخذ في عام ١٩٩٢ حيث أقر البرلمان بوضوح هذا الاعتراف.

فاروق حجي مصطفى: ألم يحن الوقت لتقويم تجربتنا النضالية - تجربة الأكراد مع تركيا - هل كنا مخطئين في نضالاتنا المسلحة ضد تركيا؟ ماذا عن شعار تحرير كردستان؟ هل كان هذا الشعار في محله؟ هل مازال مشروع الدولة الكردية المستقلة الكبرى حاضراً في ذهن الأكراد؟ إلى أي درجة كان الأكراد بمستوى هذا الطرح؟ هل من المنصف أن نحمل تركيا مسؤولية عدم تحقيق ذاك الشعار؟ ماذا عن الأكراد وكردستان الكبرى؟

محي الدين شيخ آلي: إن الخوض في تقويم أية تجربة نضالية لشعب ما، يجب ألا يخرج عن السياق التاريخي للتجربة تلك، ولكي يكون التقويم موضوعياً، لا بد من رؤية معطيات ومناخات تلك المرحلة والتوقف عندها، وهذا يستوجب مجالاً أوسع من هذا الحيز.

لقد ثبت بما لا يقبل الشك بأن عقد الرهان على دعم أية جهة إقليمية لها هاجسها الكردي يحمل في طياته بذور الخيبة والفشل وله فاتورته، ففي سنوات ربع القرن المنصرم، شهدت هذه الدائرة الإقليمية صراعات ساخنة وقوية وكوارث واصطفافات (ثمانية أعوام من الحرب العراقية الإيرانية، اجتياح الكويت من قبل نظام صدام حسين واستخدامه للسلاح الكيماوي ضد الأكراد في حلبجة والشبيعة في الأهوار... تصاعد خطير في توتر العلاقات بين سوريا وتركيا... الخ) في هذا الإطار، سعى كل من جانبه للعب على الأكراد بهدف

خدمة أجنحة خاصة بمصالحه ليس إلا. فكانت بروباغاندا الإثارة الشعاراتية من قبيل مقولات «الكفاح المسلح ضد تركيا» و«تحرير واستقلال كردستان» إحدى أدوات «عدة الشغل» التي لاقت التغطية والرعاية من قبل تلك الجهات بما فيها أوساط يونانية وأرمنية... إلى أن جاءت تهديدات مسعود يلماظ الشهيرة والتي رافقتها على الفور حشود عسكرية على طول الحدود التركية السورية، ما دفع الأمور باتجاه عقد تفاهم سوري - تركي تم تتويجه ببنود اتفاقية اضنة في أواخر التسعينات من القرن الماضي ومن ثمّ ترحيل زعيم حزب العمال الكردستاني، عبد الله اوجلان، ليلقى مصيره في آخر المطاف في سجن جزيرة ايمرالي - اسطنبول، وذلك ثمرة تعاون استخباراتي تركي إسرائيلي أميركي، لسنا بصدده... وبالتالي لم يعد لشعار الدولة الكردية المستقلة بريقه أو حضوره حتى لدى رافعيه، حيث أن طرحه بالأساس لم يكن تناوياً مسؤولاً يرتكز على دراسة، بقدر ما كان استسهالاً متأثراً من عقلية ريفية وركوب موجة عواطف قومية، تلاعبت بها تقلبات رياح إقليمية ودولية. أما تساؤلكم بصدد مقولة (كردستان الكبرى) فهذا غالباً ما يلجأ إليه البعض من الكتاب والإعلاميين الترك والعرب والفرس، بغية ترويع النخب السياسية وكذلك الرأي العام في تركيا والبلاد العربية، لدق الأسافين بين شعوب المنطقة بهدف عزل الأكراد وتصوير نضالهم المشروع بأنه نشاط «عدائي هدام» يرمي إلى «تمزيق دول المنطقة».

إن جل ما يسعى إليه الكرد في المدى المنظور هو دفع المظالم عنهم، ليعيشوا في أمان وتضان حقوقهم القومية والإنسانية أسوة بغيرهم، كي يعم الاستقرار والسلم في المنطقة ويتحقق توزيع عادل للثروات على قاعدة شراكة وطنية ومعايير حضارية للمواطنة، سواء في تركيا أو غيرها.

جبار قادر: تقوم الشعوب بتقويم تجاربها التاريخية بصورة دائمة. ومن المؤكد بأن تجربة الكفاح المسلح الكردي سواء في تركيا أو البلدان الأخرى بحاجة إلى دراسات معمقة وقراءة جديدة في ظل المستجدات العالمية. ولكن لا يمكن لهذا التقويم أن يكون علمياً وموضوعياً إلا إذا جرى في إطاره الزمني والمكاني المحدد. من المهم أن ندرك أبعاد الثقافة السياسية السائدة آنذاك في كوردستان والمنطقة بعامّة عندما نتصدى لمثل هذه المهمة الدقيقة. سيبقى حلم إقامة الدولة القومية وحق تقرير المصير حياً في قلوب الكرد ولن يستطيع أحد أن يسلب الكرد هذا الحق. وإذا مارس الجيل الكردي الحالي هذا الحق بصيغة من الصيغ، فذلك لا يعني مطلقاً أن الأجيال الأخرى لن تستطيع أن تمارس هذا الحق بصيغ أخرى في المستقبل. لكن الواقعية السياسية تفرض على الشعوب والحركات السياسية حلولاً أخرى للقضايا. من خلال قراءة موضوعية للسياسات التركية بحق الأكراد يصل المرء إلى اقتناع بأن الدولة التركية ومؤسساتها الأمنية والعسكرية كانت تدفع بالأكراد دفعا إلى اللجوء إلى الجبال والسلاح. لقد سدت الدولة بسياساتها تلك كل

السبل والأبواب في وجههم ولم تبق إلا باباً واحداً مفتوحاً أمامهم. لقد مارست الحركة المسلحة الكردية استراتيجية في غاية البؤس تمثلت في جر القوات وآلة التدمير التركية وراءها إلى ريف كوردستان لتكون النتيجة تدمير الريف الكردي ومقتل عشرات الآلاف وتهجير الملايين من الكرد المدنيين.

كاموران جيكيكان: هنا أود الرجوع إلى الحركات السياسية الكردية. لقد فقدت أكثرية هذه الحركات، مع مرور الزمن، أهميتها العددية، وبقيت في الوقت نفسه حركات فكرية. فالحركتان السياسيتان الحقيقيتان على المستوى غير القانوني هما PKK الذي أصبح kadek ومن ثم Kongra-gel (أي مؤتمر الشعب، وPSK الحزب الاشتراكي الكردستاني. وعلى المستوى الرسمي يوجد كذلك حزبان سياسيان كرديان: Dehap (حزب الشعب الديمقراطي) وHAK partisi (حزب الحق).

في ما يخص مؤتمر الشعب فإنه يدعو إلى مواطنة كردية في تركيا ديموقراطية. وفي الواقع، وفي أعقاب اعتقال السيد أوجلان (شباط / فبراير ١٩٩٩)، تخلت هذه الحركة عن دعوتها إلى كردستان مستقلة وعن الكفاح المسلح إلا في حالة الدفاع المشروع عن مقاتليها، الذين لم ينحلوا، وإنما انسحبوا من الأراضي التركية. وللعلم، فقد أقدم المؤتمر على القرار بالتخلي عن وقف إطلاق النار الأحادي الجانب الذي كان قد أعلنه. أما الحزب الاشتراكي الكردستاني فيرفع مطلب الفيدرالية في إطار تركيا ديموقراطية.

الأحزاب السياسية الرسمية (المرخصة - المترجم) تطالب بدورها بالمزيد من الديمقراطية وبتقليل القمع. وهي تصرّح برغبتها في الاعتراف بهوية كردية في إطار مواطنة تركية ديموقراطية. إذا ما أخذنا في الحسبان ما جرى عرضه، فإن فكرة كردستان الكبرى ليست على الأجندة السياسية لأكراد تركيا. بل بيدوا الأكراد وكأنهم أصبحوا أكثر واقعية، وتبقى كردستان الكبرى مسألة ذات طبيعة رمزية لا سياسية.

فاروق حجي مصطفى: هناك في تركيا تطورات جمة بخصوص أكرادها، فهناك مشروع جدي لدى تركيا لبلورة مشروع تعلم اللغة الكردية وربما دخل هذا المشروع في طور التنفيذ، فهناك مجلات وصحف كردية تصدر. وهناك تطور إيجابي آخر، حيث عُقد أول مؤتمر للغة الكردية في مدينة ديار بكر، كما بُدئ بالبث التلفزيوني والإذاعي بصورة خجولة باللغة الكردية في المحطات الرسمية التركية. برأيكم ألا تشكل هذه التطورات الأرضية المناسبة قاعدة لطي صفحة الماضي والإمساك بيد تركيا ليطمئئنت عليها؟

محي الدين شيخ آلي: ما تشهده الساحة التركية في الآونة الأخيرة من رفع للحظر عن اللغة الكردية يأتي في سياق (السماح لغير اللغة التركية أيضاً بالتداول) وهذا من جملة المعايير التي يقتضيها التوجه للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. إلا أن الدستور التركي الذي يبقى يشكل أم القوانين والمراسيم فإنه لا يزال كما هو... فبغياح تحقيق إصلاح

دستوري شامل يضمن حقوق الأكراد (كما هو الحال في دستور بلجيكا الثنائية القومية وما يتمتع بموجبه الشعب الفلمنكي على سبيل المثال) من الصعوبة بمكان التأسيس على هذا (المؤشر - السماح) الذي وإن جاء متأخراً جداً إلا أنه يساعد في دفع الأمور في الاتجاه الصحيح. فزمام المبادرة يبقى بيد الدولة لأنها دولة، ومن التجني توجيه اللوم إلى الأكراد أو تحميلهم المسؤولية، لأنهم، وبمنتهى البساطة، ليسوا ممثلين في مؤسسات الدولة كأكراد يشكلون ثاني أكبر قومية في تركيا.

جبار قادر: قامت تركيا بإتخاذ بعض الإجراءات بسبب الضغوط الأوروبية ومن أجل التناغم مع معايير كوبنهاغن. ولكننا لا نستطيع قطعاً الحديث عن مشاريع جدية وجذرية للإصلاح السياسي. لا تشكل الخطوات التركية سوى عمليات تجميل شكلية وتبقى في معظم الأحوال حبرا على الورق. لا تستطيع تركيا أن تطالب بعضوية الإتحاد الأوروبي في الوقت الذي لا تعترف ببيع مواطنيها. فقد إعتبرت الدساتير التركية جميع المواطنين أترাকা على مدى العقود الماضية. لقد بدأت المناقشات في الفترة الأخيرة فقط حول ضرورة الحديث عن مواطني تركيا وليس المواطنين الترك. وتخلت تركيا عن سياسة منع التحدث باللغة الكردية إلا أنها لم تعترف بها لا كلفة رسمية إلى جانب اللغة التركية ولا كلفة تعليم وثقافة وإدارة في المناطق الكردية. كل ما قامت به هو السماح بفتح دورات أهلية لتعليم اللغة الكردية. وتفننت السلطات التركية في وضع العراقيل أمام القائمين بفتح هذه الدورات. فقد منعت السلطات في مدينة باتمان الكردية على سبيل المثال فتح دورة لتعليم اللغة الكردية بحجة أن مقاسات أبواب الفصول الدراسية غير مطابقة للمواصفات الرسمية. ففي تركيا التي تشهد يوميا مئات بل آلاف الخروقات القانونية والرشاوى وعمليات الفساد الإداري والمالي، كان عرض أبواب الفصول الدراسية ٨٥ سم بدلا من ٩٠ سم سبباً كافياً لتأخير البدء بدورات تعليم اللغة الكردية. في مقابل الحالة التركية هذه توفر دول الإتحاد الأوروبي للمهاجرين واللاجئين إلى أراضيها كل المستلزمات الدراسية فضلا عن الدعم المالي لتمكين أطفال هؤلاء من تعلم لغتهم الأم والبقاء على إرتباط بثقافتهم الأصلية. أما في ما يتعلق بالصحف والمجلات الكردية في تركيا، فإنها تعاني من مصاعب ومنغصات كثيرة، حتى أن الكثير منها، ورغم أنها كانت تصدر بصورة قانونية ويجري تداولها في المدن التركية، إلا أنها كانت ممنوعة من التداول في المناطق الكردية التي كانت تخضع حتى وقت قريب لقانون الطوارئ.

لذلك كله، ولأسباب أخرى كثيرة لا يمكن إيرادها في هذا المجال، لا تحوز الإجراءات التركية الشكلية على ثقة الكرد. كما أنها لا تشكل بنداً من برنامج يهدف إلى حل القضية الكردية في تركيا. لا يمكن لمثل هذه الإجراءات رغم تقويمنا الأيجابي لها أن تحل محل الأعراف بالهوية القومية الكردية وحقوق المواطنة الكاملة على قدم المساواة مع المواطنين

الترك والعمل على إزالة آثار السياسات الحكومية المدمرة على مدى العقود الثمانية الماضية. هذا لا يعني بطبيعة الحال عدم الترحيب بمثل هذه الخطوات والعمل على تعميقها لخلق الأجواء المناسبة للتقدم إلى الأمام.

كاموران جيكيكان: في الوقت الراهن لا يبدو الأكراد يمثلون عاملاً مهماً في الحياة السياسية لتركيا، مع أنهم يمثلون أمّ المسائل في هذا البلد. وطالما لم تؤخذ رغبة الشعب الكردي في تركيا في الحسبان سيكون من الصعب تصوّر طي صفحة من الهيمنة، إلا من طرف الأتراك، حيث لا نحتفظ من هذه السيطرة إلا بحقيقة مشؤومة. وإذا كان هناك اليوم هدوءٌ عائدٌ إلى الرغبة التركية في الانضمام إلى أوروبا، إلا أننا لسنا بعد في مرحلة تصوّر لعملية مشتركة لبناء المستقبل.

فاروق حجي مصطفى: ألم يكن هناك من فرص أمام الأكراد من خلال تاريخهم السياسي لاستغلالها من أجل تحقيق مطالبهم؟ ماذا عن علاقة الأكراد تاريخياً مع تركيا؟ ماذا عن مناضلي الكرد الأوائل الذين وقفوا إلى جانب الأتراك (جمعية الاتحاد والترقي نموذجاً)؟

محي الدين شيخ آلي: ثمة العديد من المصادر التاريخية الموثقة تؤكد وجود دور بارز للأكراد في بناء دولة الخلافة العثمانية والدفاع عنها بحكم عامل الدين والمذهب الذي كان في حينه من أقوى العوامل المؤثرة في حياة الشعب الكردي، حيث أن الكرد بغالبيتهم يعتنقون الإسلام ديناً، فلم يبادر الكرد في ظرف ما إلى الغدر بالخلافة الإسلامية للسلطنة العثمانية أو ما سبقها من عهود إسلامية، كما وشاركوا إلى جانب الأتراك إبان وبعيد الحرب العالمية الأولى في خوض «حرب التحرير الوطنية» كما تسميها الأدبيات التركية.

إن العزلة في جبال كردستان وعوامل الدين والجغرافيا السياسية لم تسمح للأكراد ببناء دولة مستقلة تجمع شملهم، بل تكييفوا مع واقعهم هذا ليبنوا إمارات شبه مستقلة، لكنها بقيت في كنف دولة الخلافة العثمانية أو الدولة الصفوية، وكثيراً ما كانت تحصل حالات تمرد ونزوع نحو الاستقلال التام، إلا أنها كانت تواجه بأقسى حملات القتل والتهجير. ورغم كل الخلاف الذي كان يحكم علاقات الدولتين الصفوية الفارسية والعثمانية التركية، فلقد كانت جيوش الدولتين تتفقان بسرعة وسهولة في ضرب تطلعات الأكراد الاستقلالية.

جبار قادر: من المؤكد أن الكرد أضاعوا فرصاً كثيرة على مدى تاريخهم الطويل. ولا أعتقد بأنهم يشكلون إستثناء على هذا الصعيد. فكل الشعوب التي عاشت في ظل ظروف مشابهة لظروف الكرد لم تقم بغير ما قام به الكرد. أي أننا يجب أن نبحث في ثنايا الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عن أسباب هذه الحالة. حتى أن مشكلة الكرد المزمّنة على صعيد القيادة السياسية تكمن جذورها في هذه الأوضاع بالذات.

ساهم الكرد شأنهم شأن القوميات الأخرى في المنطقة في معظم الأحداث التي شهدتها

وكان أكثرهم رعايا للدولة العثمانية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. كانوا يخضعون لنفس المنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت تخضع لها معظم ولايات تلك الدولة المترامية الأطراف. ساهموا في إدارة الدولة وتتضمن قوائم رجالات تلك الدولة العديد من الأسماء الكردية التي تسنمت مناصب عليا كرئيس شورى الدولة وشيخ الأسلام ووزراء الخارجية والبحرية وسفراء الباب العالي لدى الدول الكبرى وغيرها من المناصب. كما أن الطبقة السياسية الكردية إنغمست في العمل السياسي المعارض. فقد كان إثنان من مؤسسي الإتحاد والترقي والتي حملت في البداية إسم (جمعية الإتحاد العثماني) من الكرد وهما الدكتور عبدالله جودت وإسحاق سكوتي واللذين تحولوا إلى أشد المعادين لحكم تلك الجمعية عندما سيطر الثلاثي الدموي طلعت وجمال وأنور عليها وبدأت تتبنى سياسة التتريك وإضطهاد القوميات الغير تركية في الدولة العثمانية. لقد كان هدف المؤسسين الأوائل لتلك الجمعية وكما أشار إليها مراراً الدكتور عبدالله جودت في كتاباته، هو تأسيس دولة متعددة القوميات والأديان على غرار الإتحاد السويسري الذي كان معجبا بنظامه السياسي إلى حد كبير. بينما أثار زعماء الإتحاد والترقي بسياساتهم الهوجاء جميع الشعوب غير التركية ودفعوهم إلى الثورة على الدولة والمطالبة بإستقلالها وإقامة الكيانات القومية الخاصة بها. وحدث شيء مشابه لذلك تقريباً أثناء تعاون القيادات الدينية والقبلية الكردية مع الحركة الكمالية أيضاً. فبعد سيطرة الكماليين على الحكم تبنا شعار دولة الأمة الواحدة واللغة الواحدة والقائد الأوحده ومارسوا سياسة في غاية العنصرية بحق الكرد وجميع العناصر الأخرى غير التركية في البلاد.

فاروق حجي مصطفى: ألا يوجد في دواخل الكرد شيء من الثقافة التركية؟ ماذا عن تقليد الأكراد للأتراك بخصوص اللغة، مثلاً هناك حديث خصوصاً في الأوساط العربية يتحدث عن تقليد كردي لتركيا في استخدام الأبجدية اللاتينية بدلاً من الحروف العربية؟ **محي الدين شيخ آلي:** في دواخل الكرد والفرس والترک والعرب الكثير من الثقافة المشتركة... كونها شعوب متجاورة وإلى حد ما متداخلة، يجمعها دين إسلامي حنيف ومصالح عيش مشترك... إلا أن التشدد القومي لدرجة التطرف والتعصب لدى النخب التركية وغيرها من القوميات السائدة، دفع بعموم الأكراد إلى البحث والتمسك بهويتهم القومية أيضاً، فكان من الطبيعي أن يلتفتوا إلى لغتهم الأم وهي لغة هندو-أوروبية، سلسلة وعزيرة على قلوب أصحابها، ولقد اختار علماء اللغة المتخصصون الأبجدية اللاتينية منذ أوائل القرن الماضي ليس كرهاً بأبجدية أخرى أو تقليداً لتركيا، بل انسجاماً مع النطق بالكردية وصوتياتها. وإذا كان الكرد في ايران والعراق يكتبون لغتهم الكردية بأحرف عربية فهذا لم يكن اختيارهم بقدر ما كان ولا يزال بحكم التوارث ونفوذ الطوائف الصوفية وشيوخها، وكذلك دور أناشيد الملالي التي لطالما كانت ولا تزال منتشرة في عمق

الريف الكردي... الخ.

كاموران جيكيكان: هنا يجدر الذكر بأن الأنتلجنسيا الكردية المقيمة في استانبول، في أواخر عهد الامبراطورية العثمانية، كانت قد اعتمدت الأبجدية اللاتينية، قبل جمهورية تركيا التي لم تفعل ذلك إلا في عام ١٩٢٨.

مع هذا فإن سياسة الصهر القسري أفقدت ملايين الأكراد استخدام، بل ومعرفة لغتهم الكرمانجية. وقد أنشئت العديد من وسائل الاعلام التركية، من قبل بعض الأكراد، لغياب وسائل إعلامهم الخاصة. وفي الأحزاب السياسية التركية القانونية، وغير القانونية، هناك الملايين من الأكراد من دون أن يستطيعوا أن يدعوا بأنهم كذلك. إن الكردي المُتَّرك، لا يطرح مشكلة للجمهورية، ولكن تبقى المشكلة الكردية، التي يمنح الانضمام المحتمل لتركيا إلى أوروبا، الأمل في خروج الأكراد من عزلتهم، وإيجاد حل مقبول من الطرفين.

فاروق حجي مصطفى: أليس هناك مشتركات بين الأكراد وتركيا؟ ألم يحن الوقت ليفكر الطرفان بعيون الشركاء لا بعيون الأعداء؟

محي الدين شيخ ألي: تركيا حصيلة إمبراطورية إسلامية مترامية الأطراف، تلاشت في مستهل القرن الفائت، وهي اليوم دولة كبيرة مهمة وذات نفوذ إقليمي ودولي متقدم، بينما موقع الأكراد لا يزال موقع شعب مضطهد محروم، لا يحظى حتى بصفة مراقب في الأمم المتحدة، وبالتالي ليس أمامه من خيار غير الدفاع عن حقه في حياة حرة كريمة أسوة بغيره، فتركيا الدولة هي المعنية أساساً في مفاتحة الأكراد بالسؤال والمصالحة لفتح صفحة جديدة.

من المؤكد أن الحياة المشتركة في جغرافية مشتركة ولقرون طويلة تخلق شبكة من العلاقات المتداخلة التي لا يمكن القفز عنها. لا يمكن الأعداء بأن الكرد لم يتأثروا بالثقافة التركية. فقد حكم العثمانيون كوردستان حكماً مباشراً أو غير مباشر لمدة أربعة قرون تقريباً. كما أن ما يقرب من نصف الشعب الكردي عاش خلال العقود الثمانية الأخيرة بقوة الحديد والنار في ظل الجمهورية التركية. وفي بلاد منعت اللغة الكردية وتسميات الكرد وكوردستان لأكثر من نصف قرن وفرضت اللغة والثقافة التركيتان على الناس لم يكن في وسع الكرد أن لا يخضعوا لمؤثرات ثقافية تركية قوية. ورغم أن الدولة التركية لم تتمكن من القضاء على اللغة الكردية إلا أن اللغة التركية تمكنت من إزاحتها من مناطق شاسعة من كوردستان تركيا. وربما كان وجود الأصدارات والإذاعات الكردية خارج تركيا عاملاً مهماً من عوامل مقاومة اللغة التركية والتمسك باللغة الكردية. ولكن، وعلى الجانب الآخر، وبعدما شهدت الحركة الكردية نهوضاً جديداً في تركيا منذ الستينات وبخاصة في العقود التالية وجد السياسيون الكرد أنفسهم مجبرين على استخدام اللغة التركية بصورة واسعة.

من المفيد أن نشير إلى أن الذين دعوا إلى تبني الأبجدية اللاتينية لم يكونوا من الترك بل إن الرواد في هذا المجال كانوا من أبناء البلقان وطبيب من الموصل ومفكر كردي وعشرات غيرهم. وقد حدث هذا قبل أن يتبنى مصطفى كمال الأبجدية اللاتينية بنحو عقد ونصف من الزمن. وهناك دعوات سابقة تعود إلى القرن التاسع عشر. لقد كانت هذه الدعوات بدوافع مختلفة. فقد فسّر عبدالله جودت دوافع دعوته بتسهيل عملية تعليم الأطفال الكرد نظراً إلى صعوبة تعلمهم للأبجدية العربية. لقد كان الدافع الكمالي لتغيير الأبجدية هو الإنقطاع عن الماضي الثقافي الشرقي وتبني النمط الأوروبي في الحياة والثقافة. وهناك ثمة تصور خاطئ لدى بعض المتبنين لفكرة تبني هذه الأبجدية، إذ يعدون ذلك نوعاً من التطور. ولو كان الأمر كذلك لقام اليابانيون والصينيون والهنود بتغيير أبجدياتهم منذ أمد طويلة.

أعتقد بأن سبب التأزم في العلاقات الكردية التركية يكمن في السياسات التركية تجاه الكرد سواء في تركيا أم في خارجها. الخطاب السياسي الكردي يدعو إلى التعاون وبناء علاقات الصداقة بين الشعبين، بينما الخطاب التركي يحاول إثارة الهلع في نفوس الجميع من الطموحات القومية الكردية المشروعة. ويبدو أن تبني سياسة نفي وجود الكرد وقمع تطلعاتهم قد غرست جذورها في العمق التركي ويصعب أن نتوقع تخلي الجانب التركي عنها بين عشية وضحاها. وكلما تخلصت الأطراف المختلفة من هذه الأفكار كلما كانت الضحايا والخسائر أقل. وسيكون الأمر لمصلحة الكرد قبل غيرهم أن تسود علاقات طبيعية بينهم وبين الأتراك وأمم المنطقة جميعاً. الجغرافيا المشتركة فرضت على الجميع العيش في هذه البقعة الجغرافية وسيكون التعايش السلمي بينها أمراً تتوزع منافعه على الجميع.

كاموران جيكيكان: من دون مبالغة، يمكن القول بأن ما هو مشترك بين الأتراك والأكراد هو الشقاء المتولد عن اضطهاد الأتراك للأكراد، والنتائج المتبادلة الناجمة عن ذلك، أما الدّين الذي لم يسوّى بعد، والمتمثل في تدمير ٤٥٠٠ قرية وإبعاد ما يقارب ٣,٥ مليون من الأكراد من عام ١٩٩٣ إلى ١٩٩٧، والنفي القسري لمئات الألوف من الأكراد باتجاه أوروبا الغربية والبلدان المجاورة، وفقد الملايين من الأكراد لحقوقهم المدنية والوطنية، ووجود الآلاف من مقاتلي حزب العمال الكردستاني السابق في الجبال، فإنه يبقى ديناً جسيماً. مع هذا، وبالرغبة التركية في الانضمام إلى أوروبا، يرى الكردي مخرجاً ممكناً من هذه الحلقة الجهنمية، ويشهد تناقصاً في مستوى القمع، من دون أن يتيقن ما إذا كان ذلك أمراً ظرفياً أم جوهرياً.

فاروق حجي مصطفى: يوجد تصور في الأوساط الكردية بأن تركيا تعادي كل الأكراد، فمعاداتها للأكراد لا تقف عند حدود معاداتها لأكراد تركيا، حيث أنها تعادي كل تطور

كردى إيجابى، كيف نقوم هذا التصور، وما مدى صحته؟

محي الدين شيخ ألي: النخب الحاكمة في تركيا مسكونة بالهاجس الكردي، وعاجزة عن مصارحة نفسها والرأي العام، فهي قلقة تاريخياً ومتوترة، تصعب عليها كثيراً رؤية الحقيقة الكردية، وهي مدركة تمام الإدراك وجود هذه الحقيقة - الرئيس التركي الراحل، توركوت أوزال، حاول وبادر ليضع تركيا على الطريق الصحيح ولكن الموت المفاجئ اختطفه، ولم يخلفه أحد في متابعة مسعاه السلمي التصالحي مع الأكراد - فبقيت تركيا متوجسة إزاء كل تطور يتعلق بالشعب الكردي.

إن ساسة تركيا شأنهم، في هذا الخصوص، شأن سجين أمضى سنوات في سجن إعتاد ألا يرى أشعة الشمس، وعندما فتحت أبواب السجن وأطلق سراحه، لم يعد بإمكانه التطلع نحو الشمس، فسرعان ما غطى وجهه بكفيه ليحجب عنه النور. وهكذا اعتادت تركيا بأن لا تنظر إلى الحقيقة الكردية وترى أبعادها الحقوقية - السياسية والإنسانية، ولا تزال.

فاروق حجي مصطفى: هل كنا على خطأ عندما قلنا بأن لتركيا سجل أسود مع أكرادها، وإذا كان ذلك صحيحاً فماذا عن علاقة تركيا بأكراد الأجزاء الأخرى، ترى إلى أي مدى تأثر الأكراد في الأجزاء الأخرى من موقف تركيا؟

محي الدين شيخ ألي: حافظ الموقف التركي على سلبيته حيال قضية الأكراد خارج تركيا، وهذا امتداد طبيعي لموقفها من أكرادها في الداخل، وكثيراً ما تدخلت عسكرياً كلما تطلب الأمر، وعلى سبيل المثال، كلما كان يلوح في الأفق قرب التوصل إلى حل سلمي واتفاق بين حكومة بغداد والممثلين الكرد هناك، كانت تركيا ترمي بكامل ثقلها السياسي والديبلوماسي لإفشال ذلك الاتفاق والإبقاء على دوامة العنف ونزيف الدم بين الكرد والعرب.

جبار قادر: هذا الكلام صحيح إلى حد كبير، بل إن السياسة المعلنة لتركيا تتطابق كلياً مع هذا التصور. كما أن هناك أدلة وشواهد تاريخية تؤكد أن تركيا مارست هذه السياسة بحق أكرادها وأكراد البلدان المجاورة على مدى العقود الماضية. كانت تركيا سباقة دائماً إلى جمع الدول الإقليمية للعمل معاً ضد الحركة القومية الكردية. كما أن المعاهدات الثنائية والجماعية التي كانت تركيا طرفاً فيها مع العراق وإيران وسوريا كانت تتضمن دائماً بنداً ينص على ضرورة التعاون على قمع التحركات «الإنفصالية» على جانبي الحدود. لسنا بحاجة إلى تحليلات معمقة لنعرف من المقصود بهذا الكلام. الأدهى من ذلك كله دخول تركيا أحياناً كعامل ضغط لإفشال المفاوضات بين أطراف من الحركة الكردية والحكومة المركزية، كما حدث في حالة العراق. هذا إضافة إلى التدخل العسكري المباشر لملاحقة رجال العصابات الكردية في البلدان المجاورة. تأتي المواقف التركية هذه منسجمة مع طروحاتها السياسية على مدى العقود الثمانية الماضية. وفي تصريحات بعض الجنرالات

والسياسيين الأتراك الذين يؤكدون بأنهم سيذهبون للقضاء على أي كيان سياسي كردي حتى ولو كان في الأرجنتين، تعبيراً عن هذا التوجه. ولكنهم بدأوا يدركون شيئاً فشيئاً بأن الكرد سائرون على طريق الحصول على حقوقهم، ولن تتمكن مثل هذه التصريحات من أن توقف هذه المسيرة ومن المؤكد أن تركيا ستضطر في النهاية إلى التخلي عن سياساتها وطروحاتها هذه، كما تخلت عن غيرها خلال الأعوام الماضية.

كاموران جيكيكان: مثلما يمكنكم أن تتحققوا من أن تركيا سيطر عليها، وعلى مدى أكثر من سبعين سنة، رهأب كردي. كذلك فإنه ليست لتركيا أية علاقة رسمية مع أكراد البلدان الأخرى. وإذا ما وُجِدَت علاقات، فإن تركيا تحرص مقدماً على ألا تبدو تلك العلاقات وكأنها اعتراف بالأكراد حتى خارج حدودها. إن المثال الوحيد لعلاقات تركيا مع الأكراد يخص كردستان الفدرالية في العراق.

لقد استقبلت تركيا أثناء النزوح الجماعي لأكراد العراق عام ١٩٩١ الآلاف من اللاجئين من دون أن تسميهم، مفضلة تعبير أهل شمال العراق. وبين عامي ١٩٩٤ - ٢٠٠٣ وافقت تركيا على افتتاح مكتبين للحزبين السياسيين الكرديين في العراق، «أوك» و«حدك» من دون أن تمنحهم الوضع الرسمي للتمثيل. لقد حافظت تركيا دوماً على علاقاتها على المستوى الأمني من دون التوجه إلى تبادل دبلوماسي. وفي أثناء التدخل الثاني للحلفاء في العراق، كادت تركيا أن تحتل كردستان العراق بحجة منع وصول اللاجئين إلى حدودها.

وحيال الاعتراضات القوية جداً من قبل أكراد العراق، وعدم الحصول على الضوء الأخضر من الولايات المتحدة التزمت تركيا حدودها. كان خوف تركيا في تلك المرحلة يتمثل في أن ترى أكراد العراق ينادون بالمزيد من الحقوق ويحصلون عليها.

وقد ظلت تركيا، في علاقاتها مع دول الجوار، المحور الدبلوماسي لمعاداة الأمة الكردية. **فاروق حجي مصطفى:** من جهة أخرى، هل فعلاً تركيا على حق عندما تتوجس من تطورات الفيدرالية الكردية في العراق، وإلى أي مدى للفيدرالية تأثير في أكراد تركيا؟

محي الدين شيخ آلي: كلما عمّ الاستقرار والأمان في ربوع كردستان وازدهر فيها النشاط الاقتصادي والتبادل التجاري والحراك الثقافي، كلما انعكس خيراً على جوار العراق ومنه تركيا. ولقد بات من المسلم به أن لا أمان ولا استقرار في أرجاء العراق، ما لم يتمتع الأكراد هناك بضمانات دستورية تصون حقوقهم القومية التي كافحوا من أجلها على امتداد قرابة نصف قرن شبه متواصل، وتوصلوا مع النخب العراقية اليوم إلى وفاق وطني يرتكز على صيغة الفيدرالية (الاتحادية) التي لا تزال معظم النخب الثقافية والسياسية في المنطقة بحاجة إلى التعرف عليها جيداً لتفهم أفضلياتها.

جبار قادر: تخوف تركيا من الفيدرالية الكردية في كردستان العراق نابع من أن هذا التطور سيشكل مثالا «سيئاً» لأكرادها وللأكراد الآخرين. لذلك قامت في خلال التسعينات

بالمبادرة إلى عقد إجتماعات ثلاثية مع وزراء خارجية كل من سوريا وإيران للوقوف في وجه محاولات أكراد العراق لبناء تجربتهم السياسية. ولكن وبسبب سقوط نظام صدام حسين والقراءة التركية الخاطئة للأحداث فقدت أوراق مهمة لها على صعيد المسألة العراقية. كما لم يعد كرد العراق بعد سقوط النظام مجبرين على تقديم التنازلات لتركيا كما كان الأمر في ظل تهديدات ذلك النظام. لقد فقدت تركيا دورها على الساحة السياسية العراقية ولم تسفر محاولاتها على مدى العام الفائت عن نتيجة تذكر.

وتطالب بعض القوى السياسية الكردية في تركيا منذ السبعينات بالنظام الفيدرالي في البلاد. وقد قامت بعض بلدان الإتحاد الأوروبي بتبني النظام الفيدرالي بعد زوال الدكتاتوريات فيها كما هي الحال في إسبانيا. لقد منحت إسبانيا الباسك والكاتالون الفيدرالية، كما منحت مقاطعات البلاد المختلفة النظام الفيدرالي حتى من دون أن تطالب تلك المقاطعات بتطبيق هذا النظام. قد تكون هناك عقبات إضافية أمام قيام النظام الفيدرالي القومي في تركيا لأن سياسة التتريك أدت إلى بعثرة القوميات غير التركية في البلاد إذ يعيش نصف السكان الكرد تقريباً خارج أراضي كوردستان التركية. ولكن وفي بلاد شاسعة كتركيا، لن تقوم إدارة ناجحة إلا بتبني النظام الفيدرالي والقضاء على المركزية وتفكيك السلطة وتوزيعها على الأقاليم. كما أنني لا أعتقد بأن تركيا تستطيع أن تعوق قيام النظام الفيدرالي في العراق.

فاروق حجي مصطفى: ماذا عن علاقة تركيا بالحكومات التي تضطهد الكرد؟ إلى أي مدى تنعكس هذه العلاقة سلباً وإيجاباً؟ وما هو دور الكرد في هذه المعادلة؟
محي الدين شيخ آلي: لا تزال تركيا أسيرة أجندتها الخاصة حيال الكرد، فلم تتحرر بعد من مناخات الحرب الباردة..! وعلى هذا الأساس تحرص كثيراً على عقد اتفاقات أمنية مع جوارها بغية تطويق نضالات الشعب الكردي بعامه، والعمل على إجهاضها.

جبار قادر: لقد تعاونت تركيا على مدى القرن العشرين المنصرم كله مع الحكومات التي قمعت الكرد ولاحقت نشطاءهم السياسيين وستستمر في مواصلة هذه السياسة. الفارق في الأمر أن أحد أركان هذا المربع الجهنمي قد سقط إلى الأبد ولن تتمكن أية حكومة عراقية في المستقبل من أن تدخل في تحالف مع دولة أجنبية ضد جزء مهم من مواطنيها من دون أن يؤدي ذلك إلى حدوث كارثة حقيقية في البلاد. لقد تعاونت الحكومات العراقية المتعاقبة مع الدول المجاورة وعقدت معها أحلافاً ضد مواطنيها. وكان هذا لوحده كافياً للوقوف في وجه هذه الحكومات والعمل على إسقاطها. لقد عقد صدام مع شاه إيران إتفاقية تنازل بموجبها عن أراضي ومياه عراقية لا لشيء إلا لكي لا يعترف بحقوق الكرد المشروعة في إطار الدولة العراقية. كما أنه عقد إتفاقيات أمنية مع تركيا سمح بموجبها للقوات التركية أن تتغلغل إلى العمق العراقي لمطاردة الوطنيين الكرد. أي أن هذه

الحكومات كانت مستعدة دوماً للتنازل عن سيادة البلاد وكرامتها بهدف قمع تطلعات قومية مشروعة لجزء من مواطنيها. وإن أي حكومة عراقية قادمة تعود إلى تبني مثل هذه السياسات لن تحكم عراقاً موحداً. وقد أدرك معظم الساسة العراقيون هذه الحقيقة بعد الكوارث التي حلت بالبلاد. ونتمنى أن تصل الحكومات الأخرى أيضاً إلى هذه النتيجة لكي تسلك طريقاً آخر للتعامل مع مواطنيها الكرد وتدمجهم على أساس الإتحاد الاختياري الحر وليس من طريق القمع واللجوء إلى مساعدة الدول الأجنبية.

فاروق حجي مصطفى: هل كل الأكراد مجبرون على أن ينظروا إلى تركيا بمنظار حزب العمال الكردستاني، أو بمنظار أكراد تركيا في شكل عام؟ ألا يخطئ الكرد في تقويمهم للدولة التركية؟

محي الدين شيخ آلي: حتى يومنا هذا، لم تتقدم تركيا بجديد في شأن القضية الكردية، وليست ثمة بوادر تشير إلى أن حكومة أنقرة أنقذت نفسها عناء البحث عن مشروع ما أو مبادرة جدية حيال الأكراد كي يعيدوا بدورهم النظر في موقفهم حيال تركيا.

جبار قادر: الكرد ليسوا مجبرين على التعامل مع تركيا من منظار حزب كردي وإنما من خلال السياسات التركية المعلنة. ورغم إنكار تركيا لحقوق الشعب الكردي والعديد من الأقليات القومية كالعرب والشركس واللاز وغيرهم ورغم تقارير منظمات حقوق الإنسان عن إنتهاكات حقوق الإنسان وعمليات التعذيب التي لا تزال تشكل ممارسة يومية في مراكز الشرطة والأمن والقيود على حرية الرأي والتعبير، إلا أنها تزعم إنها دولة ديموقراطية بل وتدعي أحياناً، وبخاصة في أثناء الأزمات مع الإتحاد الأوروبي، بأنها أكثر ديموقراطية من بعض دول الإتحاد الأوروبي. هناك مئات الشواهد اليومية التي تثبت أن هناك طريقاً طويلاً أمام تركيا للوصول إلى الديموقراطية الحقة. ويشكل الموقف من الحقوق القومية الكردية حلقة مهمة على هذا الطريق. إذ لا يمكن لنظام سياسي أن يدعي الديموقراطية ويحرم ربع مواطنيه من حقوق المواطنة والهوية. ومن هنا، فإن النضال السياسي الكردي سيبقى لبنة أساسية لدى مواطني تركيا على طريق الديموقراطية. وستوفر التطورات السياسية في تركيا فرصاً مهمة أمام الوطنيين الكرد لمواصلة نضالهم السياسي السلمي لتحقيق أهدافهم السياسية والقومية وعلى صعيد المواطنة الحقة والمتساوية.

فاروق حجي مصطفى: هل يفرق الأكراد بين مؤسسات الدولة التركية، بمعنى آخر يقال عن تركيا بأنها دولة ديموقراطية في الشرق الأوسط "بحسب برنارد لويس" حيث هناك تداول سلمي للسلطة وانتخابات وبرلمان وقانون أحزاب وصحافة حرة وحرية في التعبير عن الرأي ومؤسسات أخرى. والسؤال ألا نخطئ عندما ننظر إلى تركيا من خلال العسكر؟ وبرأيكم أيهما أفضل، النضال المسلح أم النضال السياسي في الساحة التركية؟

وماذا عن حزب العدالة والتنمية ؟ لماذا لم نستفد من تعاطف بعض المثقفين الأتراك مع الأكراد؟

محي الدين شيخ الي: أكراد تركيا هم المعنيون أساساً باختيار الطريق الأفضل لهم، إلا أننا من جهتنا ننبذ العنف ولغة السلاح في حل القضايا مهما كانت عادلة. وانه لمن الأهمية بمكان الوقوف عند محاذير استخدام السلاح في تركيا وغيرها من البلدان التي تضطهد الكرد، ولا نذيع سراً إذا قلنا إن العديد من الرؤوس الحامية في المؤسسات العسكرية والأمنية تريد دفع الأكراد هنا وهناك باتجاهات مغامرة، لينتفع أصحاب تلك الرؤوس من وراء ذلك، ويغطوا على ملفات الفساد، ويتهربوا من ضرورات الإصلاح، وذلك بالتباكي تحت يافطة المصلحة القومية العليا والوحدة الوطنية وما شابه ذلك. تركيا متقدمة على العديد من البلدان الإسلامية بنظامها القضائي وكذلك بانتخاباتها البلدية والبرلمانية، وأيضاً بوجود صحافة حرة في إبداء الرأي وفق قانون المطبوعات... وعلى هذا الأساس يشارك الأكراد في الانتخابات، ويجهدون في التعبير عن آرائهم عبر إصدار صحافة وتأسيس دور للنشر... إلا أن هذه الديمقراطية التركية تبقى جريحة مادام للعسكر باع طويل في صنع القرار، وحزب العدالة والتنمية الذي يسيطر على الحكومة والبرلمان ويحظى بشعبية كبيرة يبقى مسكوناً بهاجس إرضاء المؤسسة العسكرية من جهة والسعي الحثيث للحفاظ على شعبيته في الوسط المتدين من جهة ثانية، فيتهرب من تقديم مشروع للمصالحة مع الأكراد ولسان حاله يقول «كلنا مسلمون، كلنا أتراك».

جبار قادر: لا أرى في الأفق أية فرص للنجاح لممارسة الكفاح المسلح في جبال كوردستان لتحقيق الأهداف القومية الكردية. نحن بحاجة إلى النضال السلمي ومن خلال الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والإعلام ونضالات أكراد المنافي، وخصوصاً في أوروبا حيث يمكن التأثير على الرأي العام الأوروبي ومؤسساتها التشريعية والأعلامية. يكمن جزء كبير من مشكلة النظام السياسي في تركيا في الإيديولوجية الكمالية التي تضع عقبات كبيرة أمام تقدم تركيا نحو إقامة نظام ديمقراطي حقيقي. الكمالية إيديولوجية عنصرية متطرفة تحولت من أفكار ومبادئ إلى دين جديد في تركيا يعتنقه نخبة سياسية وعسكرية ضيقة تتحكم بتركيا ومستقبلها. الديمقراطية التركية تبقى في إطار الكمالية ولا يتمكن أي حزب سياسي من خارج هذا الإطار أن يصل إلى السلطة. ولقد أجبرت الأحزاب الإسلامية، التي تأسست خارج إطار الفكر الكمالي، على تبني الكمالية قبل أن تتمكن من الوصول إلى السلطة. من المؤكد أن الأتراك كغيرهم لا يشكلون كتلة فكرية واحدة، وهناك أناس تعاطفوا مع القضية الكردية والطموحات المشروعة للمواطنين الأكراد. ولكن من المؤسف أن عددهم كان صغيراً وبقيت تأثيراتهم محدودة. وقد قدر الأكراد ليس في تركيا فحسب بل وفي البلدان الأخرى أيضاً دور هؤلاء تقديراً عالياً

